# حزب الشعب الديمقراطي الأردني

# "حشد"

# البرنامج السياسي

## الفهرس:


- مقدمة تاريخية: النضال على طريق التحرر الوطني والديمقراطي والاستقلال.
- القوى الاجتماعية المحركة للنضال الوطني الديمقراطي.
- نحو جبهة وطنية ديمقراطية متحدة للنضال من اجل اردن وطني ديمقراطي.
- مستقبل العلاقات بين الشعبين الاردني والفلسطيني.
- الحركة الوطنية الاردنية جزء من حركة التحرر الوطني العربية.
- اتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر.
- مهام التغيير والتحول الوطني الديمقراطي.

# مقدمة تاريخية
# ( النضال على طريق التحرر الوطني والديمقراطي والاستقلال )

اسهم النضال الشعبي الاردني في بناء وصنع التاريخ السياسي للبلاد منذ تأسيس دولة الامارة الاردنية عام ١٩٢١م. ووقعت ثلاث انتفاضات شعبية معروفة بانتفاضات: ( الكورة، العدوان، ووادي موسى ) وذلك خلال اعوام ١٩٢١ – ١٩٢٦، ضد سياسات الاستعمار والانتداب البريطاني ومن اجل اطلاق الحريات العامة، وانتخاب مجلس نيابي تشريعي واصلاح اوضاع الامارة.

تطور النضال الشعبي الاردني المنظم في سياق مناهضة المعاهدة البريطانية الاردنية (١٩٢٨)، والامتيازات الاجنبية، ومن اجل تحقيق التحرر والاستقلال الوطني الاردني في مواجهة المعاهدات والاحلاف والقواعد العسكرية الاستعمارية، والمشاركة في بناء مؤسسات الدولة على قواعد ديمقراطية، وكذلك في مواجهة السياسات الاستعمارية المتحالفة مع الحركة الصهيونية ومشاريعها الاستيطانية والتوسعية في فلسطين والبلدان العربية.

**شهد العام ١٩٤٧م نشوء اول حزب وطني اردني هو حزب الشعب الاردني** الذي كان له دور رئيسي في قيادة المعارضة الوطنية. وتعددت الاحزاب السياسية الاردنية حتى بلغت في اوائل الخمسينات حوالي عشرين حزباً، مثلت في برامجها وتكوينها مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية، وانخرطت في النضال الوطني الاردني استناداً الى برامج ومهام سياسية واضحة ومحددة على المستويين الوطني والقومي، كما اعتمدت صيغاً تمثيلية جامعة للفئات الاجتماعية ذات المصلحة في تحقيق

الاستقلال والتحرر الوطني والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية، هي صيغة المؤتمرات الوطنية.

انجزت الاحـزاب الاردنية في تلك الحقبة من الزمن تنظيم وعقد ستة مؤتمرات وطنية عامة بين اعوام ١٩٢٨ – ١٩٣٣، وشكلت نتائجها السياسية رداً وطنيا وشعبيا موحداً في مواجهة المخاطر الاستعمارية والصهيونية المحدقة بالبلاد والمنطقة العربية، كما عكست هذه المؤتمرات، قدرة الحركة الوطنية الاردنية المنظمة على ادارة دفة الصراع السياسي مع حكومة الامارة وسلطات الانتداب البريطاني، لصالح الانحياز للمطالب الشعبية والحريات ضد الاستبداد والقمع والقوانين العرفية، والتصدي للأخطار الاستعمارية والحركة الصهيونية، وسوء الاوضاع الاقتصادية.

كان للنضال الشعبي الاردني وحركته الوطنية دور تاريخي مشهود الى جانب الثورات الشعبية الفلسطينية في جميع مراحلها. الا ان **الثورة الوطنية الاردنية التي وقعت بين اعوام ١٩٣٧ – ١٩٣٩**، كانت الابرز وسجلت علامة فارقة مضيئة في التاريخ الوطني الاردني المقاوم للاستعمار والحركة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية، حيث تلاحمت هذه الثورة الشعبية مع الثورة الفلسطينية الشهيرة آنذاك المعروفة بثورة ١٩٣٦ والتي استمرت حتى عام ١٩٣٩، ضد الاستعمار والانتداب البريطاني الذي مهّد الطريق لنفوذ الحركة الصهيونية العنصرية واسهم في تحقيق اهدافها التوسعية العدوانية في كل من فلسطين والاردن خاصة والاقطار العربية في عموم الشرق العربي.

أدّت الانجـازات التاريخية للنضال الشعبي الاردني، وحركته الوطنية المنظمة في وقت مبكر من عمر الدولة الاردنية الى مرحلة متطورة للنضال بشقية السياسي والاجتماعي، والذي خاضته قوى اجتماعية منظمة نشأت

في سياق حالة النهوض الجماهيري العام الى جانب الاحـزاب الوطنية الاردنية، جنباً الى جنب مع بدء نشوء مؤسسات الدولة الوطنية الاردنية. فقد تأسّست أربعة مجالس نيابية منتخبة في عهد الامارة بين اعوام ١٩٢٩ –١٩٣٣، وكـان لهذه المجالس دور رئيسي في مقاومة سياسات الانتداب البريطاني والدفاع عن المصالح الوطنية والديمقراطية للشعب الاردني.

اما البرلمان الخامس المنتخب عام ١٩٤٢م فقد صدر عنه إعلان استقلال البلاد عـام ١٩٤٦، كما أجـرى تعديلات جوهرية متقدمة على القانون الاساسي اهمها ما يتعلق بالفصل بين السلطات الثلاثة.

بدأت الاحزاب السياسية بتنظيم قطاعات الحركة الجماهيرية الاردنية منذ منتصف الاربعينات، حيث تشكلت ست نقابات عمالية، وتأسس اتحاد المرأة العربية، وشهدت الفترة ذاتها نشوء النقابات المهنية، وجمعت برامج الاحـزاب بين المهام الكفاحية السياسية والاجتماعية، بكل ما فرضته الاستحقاقات الوطنية في تلك المرحلة. كما انخرطت القواعد الاجتماعية للنقابات والاتحادات في عضوية " لجان التوجيه الوطني "، التي انشأتها احزاب الحركة الوطنية آنذاك لتشكل روافع شعبية موحدة للانتفاضتين الكبيرتين خلال اعوام ١٩٥٥ – ١٩٥٦:

- وقعت الانتفاضة الاولى اواخر عام ١٩٥٥م ضد حلف بغداد وضد اخضاع الاردن للخطط والمشاريع الامبريالية، وقد أدت هذه الانتفاضة الى اسقاط الحكومة التي تبنى برنامجها الانضمام الصريح لحلف بغداد.
- وقعت الانتفاضة الثانية اوائل عام ١٩٥٦م وتركزت شعاراتها على تحرير البلاد من النفوذ الاستعماري واجراء انتخابات نيابية جديدة واطلاق الحريات العامّة وتعريب الجيش الاردني.

لقد جوبهت الانتفاضتان بقمع شديد واجراءات عنيفة ادت الى استشهاد

العشرات واعتقال المئات، مع ذلك فلم تفلح السياسة الرسمية العدوانية آنذاك في كسر مقاومة الجماهير التي اكدت ان ارادة الشعب هي الاقوى . لقد شاركت مختلف طبقات الشعب الوطنية في الانتفاضتين اللتين فتحتا عهداً جديداً في تاريخ الاردن السياسي، فأسقطت نهائياً مشاريع ضم الاردن الى حلف بغداد الاستعماري والمعادي لحركات التحرر الوطني والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والداعم للأنظمة الاستبدادية القمعية والمتخلفة، كما قوضت النفوذ البريطاني في البلاد، ومهدت الى تشكيل اول حكومة برلمانية.

كان من نتائج الانتفاضتين: اجراء انتخابات نيابية مبكره عام ١٩٥٦ وسط حالة نهوض شعبي عارم، مكنت احزاب الحركة الوطنية من الفوز في الانتخابات، واصبح البرلمان المنتخب عام ١٩٥٦م، يضم ممثلين لمختلف الاتجاهات اليسارية والقومية والاسلامية، كما تشكلت اول حكومة وطنية برلمانية ائتلافية في تشرين اول عام ١٩٥٦برئاسة الشخصية الوطنية سليمان النابلسي.

وفي عهدها القصير / منذ تشرين اول ١٩٥٦ حتى انقلاب نيسان ١٩٥٧ / وقعت الحكومة على اتفاقية التضامن العربي مع كل من مصر وسورية والسعودية، كما انهي العمل بالمعاهدة البريطانية الاردنية في العام نفسه.

ادت التطورات والتداعيات السياسية الداخلية في مؤسّسات الدولة والقوى المحافظة اليمينية والرجعية، والتدخلات الاستعمارية على وجه التحديد الى: اقالة حكومة النابلسي في نيسان ١٩٥٧، وبدء مرحلة من الاستبداد: فرضت فيها الاحكام العرفية وصدر قانون حظر الاحزاب السياسية، وصودرت الحريات وفرضت الاحكام العرفية وتعرضت الحركة الوطنية بأحزابها وقواها الجماهيرية وتحديداً الاحزاب اليسارية والقومية ومؤسساتها الجماهيرية لقمع متواصل على امتداد فترة زمنية طويلة لاحقة دامت عشرات

السنين. بينما بقيت كل ابواب العمل الحزبي السياسي والفكري والاجتماعي والمشاركة بحكومات الدولة مفتوحة لجماعة الاخوان المسلمين.

عانت البلاد من فرض وقمع الاحكام العرفية على امتداد اكثر من ثلاثة عقود، خاضت اثناءها احزاب الحركة الوطنية الاردنية ومؤسساتها الجماهيرية نضالاً مريراً في سبيل الغائها وعودة الحياة البرلمانية واطلاق الحريات العامة وتفعيل مبدأ وحقوق المشاركة الشعبية، السياسية والاجتماعية، والتقدم نحو افاق التغيير الديمقراطي.

فرضت التطورات السياسية والاجتماعية المفصلية التي وقعت بعد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧م مهام كفاحية نوعية على احزاب الحركة الوطنية الاردنية، فانخرطت في النضال الى جانب الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني العنصري على ارض فلسطين وفي مواجهة مخاطره التوسعية الممتدة الى الاردن، وعملت جاهدة على وحدة النضال الاردني – الفلسطيني ضد: الاحتلال الاسرائيلي للقدس والضفة الغربية والعدوان المستمر على الاراضي الاردنية، والذي تمثل بالدفاع والصمود الموحد العظيم في معركة الكرامة الكبرى عام ١٩٦٨م بين الجيش الاردني والمقاومة الفلسطينية لطرد غزو الاحتلال الاسرائيلي لأرض الكرامة والغور الاردني.

وفي خضمّ هذه التجربة، وتداعيات احداث ١٩٧٠ واستخلاص الدروس والعبر الوطنية والقومية، قدمت الاحزاب الديمقراطية في الحركة الوطنية الاردنية برنامجاً نضالياً نوعياً لإعادة بناء العلاقة بين الشعبين الشقيقين الاردني والفلسطيني وبين الحركتين الوطنيتين، على أسس من الاحترام المتبادل لحق الشعبين في الاستقلال والسيادة وتقرير المصير.

# هبة نيسان ١٩٨٩م

استأنفت الحركة الشعبية الاردنية نهوضها مره اخرى بعد سنوات طويلة من الاستبداد والقمع المنظم، وذلك على خلفية احتدام الازمة الاقتصادية وتجلياتها بانكشاف العجز عن خدمة المديونية الخارجية التي بلغت حوالي ١١ مليار دولار، ونفاذ الاحتياطي من العملة الصعبة وانهيار سعر صرف الدينار. كما عكست هذه التطورات نفسها على تردي الاوضاع المعيشية وتصاعد معدلات الفقر والبطالة، واستشراء الفساد الذي كان السبب الرئيسي في تصاعد المديونية بصورة غير مسبوقة. يضاف الى ذلك استمرار الازمة السياسية الحادة وتفاقمها بسبب استمرار فرض الاحكام العرفية ومصادرة الحريات العامة وسياسة القمع المتواصل للحركة الجماهيرية ومكوناتها وتياراتها اليسارية والقومية: أحزاباً ونقابات، ومؤسسات فكرية وثقافية واجتماعية.

وفي ضوء اتساع نطاق الاحتجاجات الشعبية، اضطر الحكم للاستجابة لعدد من المطالب السياسية التي ناضلت من اجلها الاحزاب الوطنية الديمقراطية طويلاً، فتم تجميد الاحكام العرفية – **دون الغائها** – عام ١٩٨٩م، ولم يصدر قرار الغائها سوى عام ١٩٩٢م، واجريت الانتخابات النيابية للبرلمان الحادي عشر عام ١٩٨٩ وصدر قانون للأحزاب السياسية عام ١٩٩٢م، مكنّ الاحزاب الوطنية من العمل العلني بعد حوالي ثلاثة عقود قاسية من الحظر والقمع المتصل.

شكلت الانجازات التاريخية التي حققتها الحركة الجماهيرية واحزاب الحركة الوطنية على الصعيد السياسي اثر هبة نيسان المجيدة، منعطفاً هاماً في مسيرة الحركة الوطنية الاردنية، الا انها عجزت عن تحقيق اية

اصلاحات ذات صله بالأوضاع الاقتصادية وتحسين الاوضاع المعيشية ( التنمية والعدالة الاجتماعية ) بل على العكس تماماً: فبدلا من اجراء مراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية التي ادت الى الانفجارات الشعبية، لجأت الحكومات الى صندوق النقد الدولي لمعالجة العجز في الموازنة العامة واعادة جدولة الدين الخارجي. كما اعلن الاردن التزامه ببرنامج التكيف الاقتصادي متوسط الاجل للفترة ما بين ١٩٨٩ – ١٩٩٣ / واتجهت توصيات صندوق النقد نحو اقرار سياسات مالية ونقدية تضمن استمرار خدمة الدين الخارجي على حساب الافقار المتزايد للشعب والبلاد والمزيد من التدمير المنهجي للقاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني ( الخصخصة انسحاب دور الدولة في التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، السياسة الضريبية غير المباشرة على جميع السلع الاستهلاكية، الاختلال المريع بين الاسعار والاجور، محاصرة وتعطيل دور النقابات العمالية...الخ ) وتكبيل البلاد بالحاجة المتواصلة الى الاقتراض الخارجي بدلاً من تحريره من اعبائه.

وهكذا تواصل انعكاس الازمة الاقتصادية على الطبقات الاجتماعية المتوسطة والشعبية الفقيرة، مع تطبيق اشتراطات الصندوق: "الغاء الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية، ورفع اسعار المحروقات والخدمات الاساسية كالماء والكهرباء، وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على المواطنين وبدء الشروع في تطبيق سياسة خصخصة القطاع العام ( قطاع الدولة )، التي أدت الى زعزعة الاقتصاد الوطني وتراجع حادّ في معدلات الانتاج كما توالت الازمات الاجتماعية الناجمة عن هذه السياسة بسبب الارتفاعات الحادة في معدلات الفقر والبطالة وكل اشكال التهميش".

كما توقفت الاصلاحات السياسية، وانتهج الحكم سياسة مراوغة فيما يتعلق بالحريات العامة وتنظيم الحركة الجماهيرية، فلم يستجب لمطالب انشاء

نقابة للمعلمين واتحادات للشباب والطلاب والمزارعين، كما جرى حلّ البرلمان الحادي عشر المنتخب عام ١٩٨٩م قبل استكمال مدته القانونية، واقر قانون انتخابات يعتمد نظام الصوت الواحد المجزوء.

- عمت حالة الاحتقان الشعبي انحاء البلاد وتواصلت الاحتجاجات في ضوء تدهور الاوضاع المعيشية للغالبية الساحقة من الشعب الاردني، تحديداً بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج ما يسمى "بالتصحيح الاقتصادي" للسنوات ١٩٩٢ – ١٩٩٨، والتقدم في سياسة الخصخصة (بيع القطاع العام، انسحاب الدولة من دورها الاقتصادي والاجتماعي)، واجراء تعديلات هيكلية تمسّ قطاعات حيوية مثل الزراعة والمياه والري والكهرباء واعادة النظر في التشريعات الجمركية والضريبية وما رافق ذلك من ارتفاعات متوالية في الاسعار وتراجع مستويات الاجور وانتشار الفقر والبطالة على نطاق واسع.
- وقعت انتفاضة الخبز عام ١٩٩٦م وتعرضت اثناءها عشرات القيادات والكوادر الوطنية الديمقراطية والتقدمية للاعتقال والمطاردة، ثمّ تلاها العديد من الاحتجاجات الموقعية والقطاعية في اوساط عمالية رئيسية، الا ان السياسة الرسمية استمرت في ذات النهج الاقتصادي الامر الذي ادى الى تصاعد الأزمة لصالح الشرائح الرأسمالية المتنفذة على حساب الطبقات الشعبية الكادحة والفئات الوسطى، وادت الظروف المعيشية المتردية الى تفاقم المشكلات الاجتماعية في المدن والريف والبادية.

- كان للتطورات التاريخية المفصلية التي وقعت منذ بداية ومنتصف التسعينات، اثرٌ بالغ على تراجع المسارات الاقتصادية والسياسية في البلاد: " **انهيار المنظومة الاشتراكية وهيمنة القطب الواحد الامريكي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ والغزو الامريكي الاطلسي للخليج عام ١٩٩١، ثم احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وعقد اتفاق اوسلو ١٩٩٣ - ومعاهدة وادي عربة ١٩٩٤**" .

فقد اقر البرلمان معاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤ وعدداً هائلاً من القوانين والتشريعات الاقتصادية المنحازة لسياسة الخصخصة مثل قوانين الحزمة الضريبية " ضريبة الدخل وضريبة المبيعات "، وتخفيضات الرسوم الجمركية ممّا أدى الى اضعاف منتجات الصناعة والزراعة واثقال كاهل ذوي الدخل المحدود والمتوسط، وشهدت البلاد ارتفاعاً مطرداً في نسب الفقر والبطالة.

كما تفاقم الاحتقان السياسي نظراً لتراجع الحريات العامة وتفاعلات قانون الصوت الواحد المجزوء على دور مجلس النواب الذي تحول الى برلمان خدمات واداة بيد السلطة التنفيذية. وادارت الحكومات المتعاقبة ظهرها تماماً للمطالب الاصلاحية المتكررة التي تقدمت بها احزاب المعارضة الوطنية للانتقال بالبلاد نحو مرحلة جديدة من التحول الديمقراطي.

# الانتفاضة الشعبية ٢٠١١

عشية الحراك الشعبي الاردني – الذي بدأ في اوائل كانون ثاني عام ٢٠١١-، كانت البلاد تئن تحت وطأة ازمة عامة مستفحلة بشقيها الاقتصادي والسياسي وغياب الحياة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ؛ وقد ادى هذا التدهور المتواصل الى حالة من التهميش والاقصاء المنهجي المنظم، للغالبية الساحقة من الشعب الاردني عن المشاركة في القرار السياسي، نتيجة فرض قانون الصوت الواحد المجزوء في قانون الانتخابات النيابية ومحاصرة الحريات العامة، مقابل احتكار فئة قليلة للسلطة والمال والنفوذ.

وعلى الرغم من استمرار الحراك الشعبي لأكثر من ثلاث سنوات وشموله معظم الفئات الاجتماعية وامتداده الى جميع محافظات البلاد، الا ان حصيلة انجاز هذا النهوض الكبير كانت متواضعة، قياساً بحجم المطالب الاصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومقارنة مع الانجازات النسبية والسياسية التي حققتها هبة نيسان عام ١٩٨٩م، ولعل السبب الرئيسي يعود الى استمرار ظاهرة الاختلال الفادح في موازين القوى بين الحركة الجماهيرية الاردنية بكل مكوناتها، وبين الحكم، اضافة الى غياب المرجعية الموحدة للحركة الوطنية الاردنية تحت سقف برنامج القواسم المشتركة، القادرة على قيادة الحراك الشعبي وفق الاولويات الوطنية وبناء على قراءة مدققة لموازين القوى العامة في البلاد.

لا شك ان استمرار الحكم في انتهاج نفس السياسات الاقتصادية التي ادت الى الازمات المعيشية والاجتماعية الحادة في البلاد، وتجاهل مطالب الاصلاح الشامل، ستشكل قوة دفع كبيرة لاستمرار الاحتجاجات الشعبية وتصاعد وتائرها، الامر الذي يحتم على احزاب الحركة الوطنية الاردنية ومؤسساتها الجماهيرية ضرورات التصدي لاستحقاقات هذه المرحلة الانتقالية بكل موجباتها الضرورية.

## القوى الاجتماعية المحركة للنضال الوطني الديمقراطي

استندت الحركة الوطنية الاردنية في مسيرتها الكفاحية الطويلة منذ نشأتها في بداية القرن العشرين الى الدور الحيوي والفعال للشعب الاردني بجميع طبقاته وفئاته الاجتماعية التي دافعت عن برنامج التحرر والاستقلال واسهمت بدرجات متفاوتة في النهوض بمقومات الدولة الوطنية الاردنية.

فقد نمت وتطورت البنى والعلاقات الاجتماعية الداخلية في سياق التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية التي واكبت نشوء الدولة، وبرزت فئات اجتماعية جديدة كان لها دور بارز في تقدم الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد.

كان لشرائح البرجوازية الوطنية دور فاعل في مرحلة الاستقلال وبناء الدولة الوطنية والنضال ضد الهيمنة الاستعمارية والمشاريع الصهيونية في المنطقة الا ان دورها قد تراجع على صعيد الاستحقاقات الديمقراطية في المراحل التاريخية اللاحقة، نتيجة افتقارها الى مقومات التطور المستقل وتأثير السياسات الرسمية الرأسمالية التابعة على تكوينها وثباتها. فقد ادى تصاعد هيمنة الاحتكارات العالمية والسياسات التي فرضتها ادوات الرأسمالية العالمية ( صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية )، الى اضعاف المكانة الاقتصادية والاجتماعية للبرجوازية الوطنية، خصوصاً بعد اخضاع قطاعات انتاجية اساسية للخصخصة طالت الزراعة، والمياه، والكهرباء والاتصالات والفوسفات، والبوتاس والاسمنت... الخ.

كما ادت الى تعميق السمات غير المنتجة والتابعة داخل صفوف البرجوازية الوطنية، التي تواصل دورها في التراجع بالتوازي مع اتساع هيمنة اقتصاد السوق واضعاف القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

يسجل الرصد التاريخي للطبقة العاملة الاردنية وشرائح واسعة من الفئات

الوسطى " مهنيين : اطباء ومهندسين ومحامين ومعلمين وصغار التجار ومثقفين " دوراً بارزاً في قيادة برنامج التغيير الديمقراطي على امتداد اكثر من نصف قرن. فقد شكلت هذه الفئات، قوة اجتماعية متماسكة للدفاع عن الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وتصدت لمهام متداخلة ومركبة على الصعيدين السياسي والمعيشي كما فرضت الاحزاب والقوى السياسية التقدمية والديمقراطية حضوراً سياسياً هاما في التحالف الوطني الديمقراطي العريض الذي تصدى للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة والفئات الوسطى والكادحين والمثقفين الثوريين وقضايا وحقوق المرأة والشباب.

شكلت الطبقة العاملة الاردنية والفئات الاجتماعية الوسطى الحاضنة الرئيسية والقاعدة الاكثر تماسكاً للأحزاب السياسية التقدمية، ولبرنامج النقابات العمالية والمهنية والمؤسسات الثقافية والمدنية دفاعاً عن الحريات العامة والمساواة والعدالة الاجتماعية، كما شكلت المصدر الرئيسي لقيادات وكوادر المؤسسات الجماهيرية بمختلف قطاعاتها، والتي كان لها دور تاريخي وشجاع في الدفاع عن القضايا الوطنية والديمقراطية، في مراحل سياسية صعبة، سادت فيها الاحكام العرفية وجرى تضييق الخناق على الحركة الجماهرية لفترة طويلة من الزمن.

ادت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني الى اختلالات في الهياكل والبنى الاجتماعية، بسبب السياسات الاقتصادية وضمور القاعدة الانتاجية والاعتماد على المساعدات والمنح والقروض بدلاً من تنمية الاقتصاد الوطني، وتفاقمت نتيجة لذلك النتائج السلبية لهذه السياسات الرسمية على التكوين الاجتماعي تحديداً منذ نهاية الثمانينات التي شهد فيها الاردن طوراً جديداً من تعميق التبعية للرأسمالية العالمية. ان ارتفاع نسبة البطالة وغياب الضمانات الاجتماعية والمهنية والضغوط المعيشية

المتواصلة وتفشي مظاهر البؤس والفقر، قد أدى الى تشتيت القوى العاملة المحلية وعدم استقرارها ما بين السوق الداخلي واسواق العمل العربية والاجنبية، كما تدنت نسبة الطبقة العاملة الى مجموع السكان، وتحول الاردن الى طراز هجين بين خصائص البلدان المصدرة للعمالة والمستقبلة له في آن واحد.

طالت الاضرار الناجمة عن هذه السياسات الاقتصادية شرائح واسعة من الفئات الوسطى مثل المعلمين، وصغار موظفي الحكومة، والعاملين في الزراعة، وفقراء المدن والارياف وشرائح اجتماعية من المهنيين، وبدأت تظهر اثار هذا الاختلال من خلال اتساع نسبة البطالة والانخفاض الحاد للدخول الحقيقية، وتسارع معدلات الهجرة الى الخارج. كما ادت وتائر النمو الرأسمالي السريع بخصائصه الطفيلية الى تعميق التمايز الطبقي في المجتمع، ووقعت انهيارات شبه شاملة في الاوضاع المعيشية للفئات المتوسطة، في الوقت الذي تعاظمت فيه ادوار وارباح البرجوازية الكبيرة التجارية والمصرفية والعقارية وكبار المقاولين والوسطاء وشهدت البلاد نمو شرائح جديدة طفيلية استفادت من المضاربات في اسعار الاسهم والاراضي والعقارات، وخصخصة القطاع العام.

كان لهذا المسار الاقتصادي المشوّه، ابعاد اجتماعية وانسانية عميقة، مست بصورة خاصة، بنية ومصالح الطبقة العاملة، والفئات الوسطى، وامتدت الى شرائح من البرجوازية الوطنية التي انحدرت معظمها الى مستويات الفقر وسوق البطالة، كما تعرض الدور التاريخي لهذه الطبقات والفئات الاجتماعية الى الانحسار خصوصاً بعد محاصرة مؤسساتها التمثيلية والهيمنة عليها او منع انشائها حتى بعد الغاء الاحكام العرفية "آب ١٩٩٢". ونتيجة لكل هذه السياسات، سادت بين صفوفها ظواهر الاحباط

والاستنكاف والتطرف وتراجع القيم الانسانية والثقافية المتقدمة وعلى الرغم من كل هذه العوامل التي ادت الى زعزعة تماسك القاعدة الاجتماعية التي اعتمدت عليها الاحزاب الديمقراطية عقوداً من الزمن، الا ان امعان السياسات الرسمية في تجاهل استحقاقات الدمقرطة والتغيير والاستمرار في النهوض بالحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، قد أدى ايضاً الى انخراطها مجدداً في النضال دفاعاً عن مصالحها واستئناف دورها الوطني والديمقراطي.

كما انخرطت فئات اجتماعية اخرى في النضال من اجل الديمقراطية والتغيير والعدالة الاجتماعية، نتيجة اتساع دائرة الفئات والطبقات المتضررة من السياسات الرسمية على الصعيد الاقتصادي والمعيشي.

ان انحسار دور الطبقة العاملة وكافة الفئات والشرائح ذات الصلة بالتغيير الديمقراطي في هذه المرحلة، لا يمكن ان يلغي الخصائص الثورية التي تتمتع بها والمزايا النضالية العديدة التي تملكها وتؤهلها لقيادة حركة التغيير وبرنامج التحول الديمقراطي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، جنباً الى جنب مع جميع الفئات والطبقات الاجتماعية التي تتبنى هذا البرنامج وتدافع عنه.

ان تحالف الطبقات والفئات الاجتماعية ذات المصلحة في برنامج التحول الديمقراطي القائم على المساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية الوطنية المستقلة، تفتح الطريق لتوفير الشروط والمقدمات المادية والحضارية للارتقاء بالمجتمع الى مرحلة الانتقال الى مجتمع الاقتصاد الانتاجي الصناعي والزراعي والتعليمي والصحي للتنمية والرعاية الاجتماعية، وفتح الآفاق، نحو مرحلة تقدمية جديدة، مرحلة العيش الكريم والرفاه وقيم التضامن والتكافل الاجتماعي على طريق الاشتراكية والديمقراطية

التعددية. وتؤكد التجربة التاريخية ان الاشتراكية هي هدف تاريخي لا يمكن انجازه الا على قاعدة اوسع تحالف شعبي على اساس حق التعددية الحزبية والسياسية والفكرية واحترام الحقوق الديمقراطية المتكافئة لجميع اطراف التحالف الطبقي في ممارسة كافة اشكال التنظيم والنشاط سياسياً ودعاوياً وايديولوجياً وفي جميع الميادين، وأرقى درجات التطور والنمو في قوى الانتاج ومنجزات العلم والتقدم الحضاري، وعلى اساس ديمقراطي عميق يكفل تحرر الإنسان من الاضطهاد وينهي سياسات التمييز والاحتكار والفوارق الطبقية الظالمة بين اقلية محدودة وأغلبية مسحوقة غارقة في الفقر والبطالة والجوع والحرمان.

# نحو جبهة وطنية ديمقراطية متحدة للنضال من اجل اردن وطني ديمقراطي

ان النهوض بالنضال الشعبي من اجل انجاز مرحلة التحول الوطني الديمقراطي يتطلب تحالف جميع الطبقات الاجتماعية وقواها السياسية ذات المصلحة في التقدم والتغيير، كما يتطلب وحدة صفوفها في اطار جبهوي عريض من اجل بناء دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية التمثيلية.

ان نجاح مهمة الجبهة الوطنية، يعتمد بصورة اساسية على وحدة جميع القوى الوطنية ذات المصلحة في التغيير والتقدم وعلى قاعدة برنامج اجتماعي وسياسي ملموس، وعلى اساس علاقات تشاركية متكافئة، تعتمد احترام الاستقلال الفكري والسياسي سبيلاً لحل الاختلافات وتضمن حق تبادل النقد الموضوعي فيما بينهما من مواقع التضامن والنضال المشترك.

في هذا الاطار فان وحدة القوى الديمقراطية والتقدمية تشكل رافعة اساسية لضمان قيام الجبهة الوطنية المتحدة وترسيخ دورها في النهوض بالمهام التي تفرضها استحقاقات مرحلة التحول الديمقراطي.

ان الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة تشكل شرطاً رئيسيا من اجل توحيد الطاقات الوطنية والنهوض بمهام التقدم والتغيير، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية واطلاق الحريات العامة والاقرار الفعلي بالديمقراطية التمثيلية، وبناء دولة المواطنة، والدفاع عن سيادة الوطن واستقلاله ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني والقوى الداعمة له.

# مستقبل العلاقات بين الشعبين الاردني والفلسطيني

ان انجاز مهام التحول الوطني الديمقراطي في الاردن، وتحقيق الشعب الفلسطيني لأهدافه في الاستقلال الوطني الناجز على ارضه، يوفران الشروط لتجديد الوحدة بين الشعبين الشقيقين على اساس من المساواة والاختيار الشعبي الطوعي الحر.

كما توفر هذه الشروط التاريخية، رداً عمليا على السياسات العنصرية الصهيونية الداعية الى ما يسمى بالتوطين والوطن البديل.

ان التمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وديارهم حسب القرار الأممي ١٩٤ يشكل جزءاً عضويا من البرنامج الكفاحي للحركتين الوطنيتين الاردنية والفلسطينية، وذلك في مواجهة المشروع الاحلالي الصهيوني الهادف الى نفي الوجود الوطني الفلسطيني، والحيلولة دون وصوله الى التعبيرعن هويته الوطنية المستقلة على تراب وطنه، والتحديات الكبرى التي يفرضها واقع الاحتلال الاستيطاني واطماعه التوسعية في فلسطين والاردن.

ان واقع العلاقة التاريخية العميقة بين الشعبين الشقيقين تؤكد على ضرورة تنظيم العلاقة بين الحركتين الوطنيتين الاردنية والفلسطينية وتحديداً بين القوى الديمقراطية والتقدمية في كل منهما، على قاعدة المصالح الوطنية والقومية المشتركة، بما يؤسس مستقبلاً لعلاقة متكافئة وديمقراطية بين الدولتين والشعبين: "بعد انجاز الشعب الفلسطيني: دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على ارضه وعاصمتها القدس".

# الحركة الوطنية الاردنية جزء من حركة التحرر الوطني العربية

ان الحركة الوطنية الاردنية هي جزء عضويّ من حركة التحرر الوطني العربية في كفاحها المتصاعد، ضد: الاستبداد والفساد والتبعية ومصادرة الحقوق الوطنية والديمقراطية، وضد الاحتلال الاسرائيلي والاستعمار الصهيوني التوسعي، والنفوذ السياسي للإمبريالية وهيمنتها الاقتصادية والثقافية والاحتلال الاجنبي بكل اشكاله، ومن اجل التحرر الوطني والديمقراطي والتقدم الاجتماعي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، ومن اجل تعميق التضامن العربي وتطويره بما يضمن توفير الشروط الضرورية للانعتاق من هيمنة الاستعمار الجديد بكل اشكاله، والتحرر من الاستبداد.

ان النجاحات التي حققتها الشعوب العربية على امتداد تاريخها، في إطار تحررها الوطني والديمقراطي، ومن اجل نيل استقلالها، وتحقيق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية التمثيلية، تشكل دعما اكيداً للحركة الوطنية الاردنية وتسهم في انجاز مهام النضال الوطني الديمقراطي لشعبنا.

ما تزال حركة التحرر الوطني العربية تجابه مهام جسيمة وطنية وديمقراطية وهي تناضل من اجل مشروعها للتحرر من انظمة الاستبداد وبناء دولة القانون والمواطنة وحقوق الانسان، ومن اجل التحرر من هيمنة الإمبريالية العالمية والاستعمار الجديد، وتحقيق السيطرة الكاملة للشعوب العربية على ثرواتها الوطنية وتسخيرها لتحقيق التنمية الشاملة وبناء الشروط الضرورية لمجابهة المشروع الصهيوني التوسعي.

وفي مواجهة المشروع التحرري ( الوطني الديمقراطي ) تتمسك انظمة الاستبداد بمشروعها السلطوي، وتواصل سياساتها في قمع الحريات العامة ومصادرة الحقوق المدنية وحقوق المواطنة والمساواة وهدر المال العام وتعميق علاقات التبعية والتكيف مع الهيمنة الرأسمالية.

ان حسم التناقض بين المشروعين / مرهون بنهوض تحالف عريض يضم اوسع القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية وفي القلب منها قوى الطبقة العاملة، والفلاحين والمزارعين الفقراء، والقطاعات المتقدمة من الفئات الوسطى، وخصوصاً قطاعات المرأة والشباب، كقيادة جديدة لحركة التحرر الوطني العربية قادرة على انتشالها من ازمتها واستنهاض الطاقات الزاخرة لجماهيرها وزجها في النضال من اجل التقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وبناء الانظمة السياسية على الاسس التي تكفل التعددية السياسية والحزبية وحرية الراي والمعتقد والحريات العامة والديمقراطية وحقوق المواطنة والمساواة بين المرأة والرجل، ومن اجل حماية وتعزيز سيادتها على ثرواتها الطبيعية واقتصادها الوطني وصونها من الهدر وسطوة مراكز القوى الفاسدة على المال العام، ومن اجل التحرر من القواعد والتسهيلات العسكرية للقوى الامبريالية، فضلاً عن حماية وتطوير الثقافة الوطنية الديمقراطية والتقدمية.

إن **الانتفاضات والثورات والحِراكات الشعبية الجارية** في العديد من الاقطار العربية، تمثل رد **فعل الشعوب الطبيعي والموضوعي** على أنظمة الاستبداد والفساد والتخلف..، وكل **خطط ومحاولات احتواء واجهاض حركة الشعوب بالتحالف** بين الاستبداد وقوى التخلف في الداخل **واستدعاء** القوى والقواعد العسكرية الاجنبية لن تتمكن من إعادة عقارب الزمن.. إلى الوراء، **ومهما طال الصراع وتعثر في**

الميادين بسبب غياب القيادة المنظمة والموحّدة للقوى الثورية الديمقراطية والتقدمية نتيجة للقمع الاستبدادي الطويل، فان دروس الانتفاضات والثورات تعلمنا: "عندما لا يقع الاصلاح الديمقراطي الجذري تقع انتفاضات وثورات الشعوب".

ان تضافر جهود قوى اليسار الديمقراطي، قوى التغيير والتطوير في البلد الواحد وفي المدى العربي، من اجل النهوض بهذا الدور، هي ضرورة ملحة لبناء النواة الصلبة لجبهة وطنية عريضة مناهضة للإمبريالية والصهيونية والرجعية وقوى التخلف، تتحد في اطارها جميع القوى الوطنية المناهضة للإمبريالية، بصرف النظر عن اتجاهها الايديولوجي، على اساس برنامج مشترك وعلاقات ديمقراطية متكافئة بين اطرافها.

# اتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر

ما زالت النزعة العدوانية للإمبريالية العالمية، وبخاصةً الامريكية، تحاول بسط سيطرتها على العالم وفرض هيمنتها الكونية بوسائل العنف والابتزاز والتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب والبلدان المستقلة وانتهاك سيادتها. وتحت مظلة الهيمنة يتكثف النهب الاستعماري المتجدد لثروات وموارد البلدان الضعيفة او المتوسطة النمو، ويتسارع تغلغل راس المال الاحتكاري فيها واستباحة اسواقها واغراقها بالديون وتدمير قواها المنتجة على المستوى الوطني، واخضاعها في اطار العولمة لروابط التبعية للاحتكارات الكونية التي اضحت تسيطر بإحكام على السوق العالمية ونجحت في توحيدها تحت هيمنتها بشكل لم يسبق له مثيل.

ان تكثيف النهب الامبريالي يساعد الرأسمالية، في مراكزها المتطورة، على تأخير انفجار تناقضها. ولكنه لا يلغي عوامل ازمتها الداخلية الناجمة عن التمركز الرأسمالي والتركيز المتزايد على حساب الافقار النسبي او التهميش الاجتماعي المضطرد. وتتجلى مظاهر هذه الازمة في فيض تراكم راس المال، وتفاقم البطالة، والركود، وتباطؤ النمو، والتضخم، وتخريب البيئة، والحرب الاقتصادية المستعرة بين المراكز الامبريالية، فضلاً عن سُعار سباق التسلح وتوسيع نطاق انتشار اسلحة الدمار الشامل.

غير ان التوحيد المنهجي للعالم في ظل الهيمنة الامبريالية ينحو بالأزمة العامة للنظام الرأسمالي الى ان تكتسب اكثر فاكثر طابعاً معولماً، يتجاوز بعدها الداخلي كأزمة في بلد واحد او مجموعة من البلدان المتطورة، بحيث يبرز احد اخطر تجلياتها، واكثرها تفجراً، في الاتساع المضطرد للفجوة بين بلدان المركز للإمبريالية وبين بلدان العالم الثالث وسائر البلدان الضعيفة

او متوسطة النمو، فبينما يزداد تمركز الثروة في البلدان المتطورة، يتكثف الإفقار المضطرد للبلدان المتأخرة والمتخلفة ويتعمق انحدارها في هوة التبعية والتخلف والمديونية والمجاعة والاوبئة.

ان تفاقم هذه التناقضات يرسى الاساس الموضوعي لاحتدام النضال من اجل خلع النير الامبريالي الذي بات يشكل عقبة في طريق تطور البشرية ويهدد بدفعها نحو الكارثة. ويكتسب هذا النضال اكثر فاكثر سمة عالمية، وتبرز الحاجة لكي تتحد في سياقه جماهير الشعوب المضطهدة والطبقات العاملة والشرائح الديمقراطية المناهضة للإمبريالية والاحتكارات بما في ذلك في البلدان الاكثر تطوراً.

ان هذه الحاجة تلقى على عاتق القوى الثورية المعادية للهيمنة الإمبريالية، مهمة الاتحاد للنضال المشترك من اجل عالم يسوده السلم والعدالة والمساواة بين الشعوب والاحترام المتبادل لحقها في تقرير المصير وفي التطور الحر المستقل، عالم يتحرر من العبودية لراس المال الاحتكاري وعلى طريق الانتقال الى عالم التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، التي هي المخرج الانساني من المأزق المدمر الذي تتخبط فيه البشرية تحت النير الرأسمالي.

ان طريق الانتقال الى الاشتراكية يتطلب، الى جانب الملكية العامة لوسائل الانتاج، تعميق الديمقراطية، واحترام التعددية في اطار الالتزام بالخيار الاشتراكي، والانخراط الواعي والمباشر لجماهير المنتجين في ادارة شؤون الدولة والاقتصاد.

ان حركة التحرر الوطني العربية عموماً، تشق طريقها نحو الانتصار كونها تشكل جزءاً من هذا النضال المتعاظم الذي تخوضه شعوب العالم، ضد الامبريالية. وعلى عاتق الطلائع الثورية للطبقة العاملة، وحلفائها من القوى الديمقراطية وعموم الكادحين، تقع مسؤولية توحيد وتنسيق هذا

**النضال لبناء اممية من طراز جديد، تراعي الخصائص الوطنية للحركة الثورية في كل بلد وتحترم استقلالها وخياراتها الحرة، لتنير طريق البشرية نحو الغد الديمقراطي والاشتراكي.**

## اولاً: اطلاق الحريات الديمقراطية للشعب وبناء دولة القانون والمؤسسات والعدالة الاجتماعية:

١- التأكيد على ان الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والنقابية، الفكرية والثقافية، ومبدأ التداول السلمي للسلطة هي اساس الحكم الصالح الرشيد، واستيعاب المبادئ التي تتضمنها المواثيق والاتفاقيات العربية والدولية بشأن حقوق الانسان والحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية في تشريعاتنا، ودمقرطة وعصرنة سائر التشريعات بما يواكب طموحات شعبنا الديمقراطية، وبما يلغي المضامين العرفية والمقيّدة للحريات.

٢- اجراء الاصلاحات السياسية والدستورية الكفيلة بتطوير المؤسسات التشريعية على قاعدة قانون انتخاب يعتمد مبدأ التمثيل النسبي الكامل ويضمن الشراكة الوطنية، وتحصينها وتوسيع صلاحياتها التشريعية والسياسية وتأمين الفصل الفعلي والتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

٣- دمقرطة النقابات العمالية والمهنية، ومنظمات المرأة والسماح بإيجاد اتحادات للشباب والطلبة، وسائر المنظمات الاجتماعية والجماهيرية والنوادي والجمعيات وتطوير انظمتها على اساس مبدأ التمثيل النسبي الكامل، وضمان استقلاليتها وتأمين حق الاجتماع والتنظيم والنشاط النقابي والاجتماعي لجميع قطاعات الشعب دون استثناء.

٤- ضمان الحريات الشخصية للمواطنين، وتحريم الاعتقال التعسفي والتعذيب الجسدي والنفسي، واي انتهاك لحق العمل والسفر والتنقل والاقامة لجميع المواطنين حسب نصوص الدستور الاردني.

٥- اشاعة الديمقراطية في اجهزة الادارة المحلية، وتوسيع اللامركزية وتمكين المواطنين من انتخاب مجالسهم البلدية والقروية بعدالة على اساس قانون انتخاب التمثيل النسبي الكامل الضامن الرئيسي للشراكة الوطنية، وتعزيز صلاحياتها ودورها في التنمية المحلية.

٦- اصلاح وتطوير القضاء وضمان استقلال السلطة القضائية والغاء سائر اشكال التحصين للقرارات الادارية وتسهيل اجراءات التقاضي وخفض رسومها.

## ثانيا: نحو تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة:

ان معالجة الخلل الهيكلي المزمن في اقتصادنا الوطني يشكل مقدمة لا غنى عنها لتمكين البلاد من التقدم على طريق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مما يتطلب تشديد النضال من اجل انجاز المهام التالية:

### التحرر من التبعية وبناء اقتصاد وطني انتاجي مستقل:

١- انتهاج اسلوب التخطيط الاقتصادي بهدف تعبئة طاقات البلاد البشرية ومواردها للنهوض بالتنمية المكثفة للقاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني مما يعطي الاولوية للقطاعات الموجهة لتلبية حاجات المجتمع، وحل مشكلة البطالة، وعلى قاعدة النمو المتوازن الذي يعتمد التكامل بين فروع الزراعة والصناعات الاستخراجية والتحويلية ومشاريع البنية التحتية وايجاد حلول وطنية لأزمة الطاقة، بما يوفر مقومات النمو الذاتي المستقل والتقليص التدريجي للاعتماد على الاستيراد والعون الخارجي.

٢- سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والجهاز المصرفي والمؤسسات المرتبطة بالاحتكارات الاجنبية او الوسيطة لها، وحماية وتطوير القطاع العام (قطاع الدولة)، واخضاعه للرقابة العمالية والشعبية وتطهيره من الفساد والبيروقراطية الانتاجية.

٣- **النهوض بالقطاع الزراعي** والثروة الحيوانية واحياء واستصلاح الاراضي وتنمية المراعي ومصادر الري وتوجيه الانتاج والنمط الزراعي لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي وتوفير الامن الغذائي. والعمل على تشجير المساحات الواسعة من الاراضي المهملة والاراضي البور وتنويع النباتات والاشجار القابلة للعيش في مناخنا بما يخدم الاستراتيجية الوطنية في تحسين البيئة والمناخ، وتحضير البنى التحتية لتنمية السياحة، وزيادة الحصة الزراعية في الاقتصاد الوطني وتوفير كل الآليات الضرورية للنهوض بهذا القطاع الهام.

٤- **تشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها من المنافسة الاجنبية**، وتوفير الحوافز لاستثمار رأس المال الوطني في الصناعات التي تعتمد على الخامات المحلية وتلبي الطلب المحلي من خلال دراسة وضع الثروات الطبيعية والطاقات العلمية المتوفرة في بلادنا والعمل على مزاوجة الفائدة من كليهما بما يخدم تطوير الصناعة الوطنية والحد من استيراد العديد من السلع التي يمكن توفيرها عن طريق الصناعة الوطنية.

٥- **ترشيد** الانفاق الحكومي، **وتقليص** امتيازات المسؤولين وكبار الموظفين، **وتوظيف** المساعدات والقروض الخارجية في خدمة التنمية الانتاجية وفقا لأولويات خطة التنمية الوطنية ، ومحاسبة المسؤولين عن الفساد والاختلاس والرشوة ومصادرة اموالهم وتطهير اجهزة الدولة منهم ووضع قانون صارم لمكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية وانجاز تطوير اداري ديمقراطي بما يكفل انهاء الروتين وتبسيط اجراءات الحصول على الخدمة الحكومية وسد منافذ الواسطة والمحسوبية وتحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين المواطنين.

٦- **اعادة النظر جذريا بالنظام الضريبي** بدءا بتخفيف الضرائب

غير المباشرة والتركيز على الضريبة التصاعدية على الدخل والارباح الرأسمالية وتقليص الاعفاءات في حدود تشجيع الاستثمار الانتاجي وفرض الضرائب الاضافية على الارباح الناجمة عن المضاربة والسمسرة والعقارات والبنوك وسائر النشاطات الطفيلية.

ان الخلل المتواصل في مدى التوازن في توزيع الايرادات وعلى رأسها الاعباء الضريبية بين مختلف عناوينها «الدخل، المبيعات، الرسوم غير المباشرة والجمارك» لصالح النهج الاقتصادي والسياسة الاقتصادية التي تعتدي على استقلالية الاقتصاد الوطني من شأنها ان تغير معدل الاعتماد على الذات وتزيد من المديونية الخارجية التي تشكل اداة ضغط سياسي واقتصادي على الوطن. ان الزيادات الضريبية وخاصة ضريبة المبيعات التي يساهم في ارتفاع معدلها بين الفينة والاخرى الانفلات السعري تكون سببا في الارتفاع التصاعدي للأسعار وفي زيادة معدل التضخم بشكل عام وبالتالي في التداعيات الاجتماعية السلبية وفي مقدمتها تآكل المداخيل الفردية وخاصة اصحاب الدخل المحدود المتدني والمتوسط. وفي موازاة تضخيم ضريبة المبيعات والرسوم والتي يتحمل ثقلها اوسع القطاعات من محدودي الدخل المتدني من العمال والمستخدمين والموظفين والمزارعين وصغار الكسبة. يجري بالمقابل تخفيضات في نسب ضريبة الدخل على شرائح الدخول العالية والافراط في منح امتيازات واعفاءات واسعة منها للمتمولين واصحاب رأس المال.

٧- سيطرة الدولة على تجارة الجملة الداخلية وانهاء الاحتكار ودعم اسعار السلع الاساسية وتشجيع التعاونيات الاستهلاكية وتفعيل اجهزة الرقابة على الاسعار.

٨- وضع برنامج وطني للقضاء على البطالة ، تشارك في تنفيذه النقابات العمالية والمهنية ، من اجل توفير فرص العمل لجميع المواطنين.

٩- التصدي لكل اشكال الفساد الاداري والمالي ومحاسبة المعتدين على المال العام، ووقف الهدر المتواصل في النفقات الجارية.

١٠-أ- التوقف عن العمل بسياسة المناطق الصناعية المؤهلة وعدم السماح بربط الاقتصاد الاردني بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي.

ب- توجيه التنمية الاقتصادية الوطنية ، بالتعاون والتكامل مع الاقطار العربية الشقيقة وصولا الى الوحدة الاقتصادية العربية... أو انشاء السوق العربية المشتركة وتشجيع التبادل التجاري بين الاردن وهذه الاقطار، والتعاون مع سائر البلدان النامية للعمل المشترك على الصعيد الدولي من اجل التحرر من عبء الدين الخارجي.

جـ- وقف كل أشكال التطبيع وبخاصة الاقتصادي منه مع «دولة العدوّ الصهيوني» والعمل على تفعيل مكتب المقاطعة العربية.

ثالثا : انجاز اصلاح زراعي ديمقراطي وجذري لصالح الفلاحين:

١- انهاء الملكية الزراعية الكبيرة وتطبيق مبدأ «الارض لمن يفلحها» وتشجيع اقامة التعاونيات الزراعية في مجالات الانتاج والتسويق.

٢- الغاء ديون الفلاحين وصغار المزارعين وتطوير نظام الاقراض الزراعي ونشر مراكزه الفرعية في جميع المناطق الريفية واشراك ممثلي الفلاحين المنتخبين ديمقراطيا في ادارته وتوجيه سياسة التسليف لصالح الفلاحين الفقراء وصغار المزارعين بما يكفل انقاذهم من استغلال وتحكم المرابين.

٣- استصلاح الاراضي الاميرية وتوزيعها على الفلاحين وصغار المزارعين . وسن قانون ينظم علاقات الاستئجار والمحاصصة والمشاركة بما يحمي حقوق الفلاحين والفقراء . وتنظيم تسويق المنتجات الزراعية ، تحت اشراف الدولة وجمعيات الفلاحين ، بما ينهي دور الوسطاء والسماسرة. وتأمين مصادر الري وتوزيع المياه توزيعاً عادلاً لصالح صغار الفلاحين.

٤- تأمين مصادر الري والحفاظ عليها من التلوث والتبديد وتوزيع المياه توزيعا عادلا لصالح صغار الفلاحين والمزارعين واهمية مشاركتهم في صنع القرارات المائية. مع ضرورة حماية مستقبل مياهنا من القرصنة والهيمنة التي يحاول فرضها الكيان الصهيوني.

٥- ضمان حرية الفلاحين في تشكيل اتحاداتهم وجمعياتهم التعاونية على اساس ديمقراطي مستقل.

٦- انتهاج سياسة تساعد على تقليص الفوارق بين الريف والمدينة والعمل على تطوير المناطق الريفية والبوادي عن طريق توفير البنى التحتية من شبكة مياه وكهرباء وطرق ومرافق تعليمية ومراكز صحية وخدمات الهاتف والبريد والمواصلات العامة.

## رابعا : تحسين وتعميم ا لخدمات الاساسية وحماية البيئة:

١- توفير الخدمات الطبية الاساسية لجميع مناطق الوطن والعمل على تأمين نظام صحي عصري يقوم على التوعية الصحية العامة ومكافحة الامراض المعدية وتوسيع نظام المطاعيم الالزامية والاختيارية والعمل على تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل.

٢- محاربة التلوث البيئي عن طريق الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية ومراقبة المستوردات الغذائية والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة. وضمان حماية البلاد من الخطر النووي، وحل أزمات الطاقة والمياه بما يحفظ السيادة الوطنية للبلاد.

٣- العمل على ايجاد الحلول الوطنية الصائبة لمشكلات الاسكان وتشجيع التعاونيات الاسكانية بما يؤمن للفئات الكادحة وذوي الدخل المحدود السكن اللائق بكلفة منخفضة.

٤- تأمين خدمات مياه الشرب والكهرباء والنقل العام والبريد والهاتف الى كافة التجمعات السكانية في سائر مناطق البلاد وتخفيض اسعارها.

## خامسا: تنظيم وتوحيد الطبقة العاملة وحماية مصالحها وحقوقها:

١- اقرار قانون عصري للعمل يضمن حقوق العاملين بأجر ويحميهم من الفصل التعسفي والتسريح الكيفي واعادة الهيكلة والتنظيم ويضع حدا لاستبداد ارباب العمل ويقيدهم بأحكام القانون وبالاتفاقيات الجماعية المبدئية وتحت طائلة العقوبات الرادعة ويفرض اجراءات حل نزاعات العمل واقامة المحاكم الصناعية وضمان حق الطبقة العاملة في اجر مناسب بإقرار حد ادنى للأجور يتناسب مع خط الفقر ووضع الية لاجتماعات لجنة الاجور وتوصياتها بما يكفل **تحرك الاجور مع الاسعار وتكاليف المعيشة**، ويساهم بوضع اجر مناسب في القطاعين العام والخاص، والعمل على تحديد ساعات العمل في جميع مرافق العمل وتحريم العمل الاضافي الاجباري، ورفع بدل ساعات العمل الاضافي وضمان حق العمال في التمتع بالعطل والاعياد والاجازات السنوية مدفوعة الاجر وتأمين شروط عمل لائقة وصحية وضمان وسائل الصحة والسلامة العمالية في جميع مرافق الانتاج وتطوير جهاز التفتيش الصناعي وتمثيل النقابات به، وان يتضمن المواد اللازمة لتنظيم اوضاع عمال الزراعة واجورهم وتحديد ساعات عملهم وتحديد أنماط عملهم ومتطلباتهم بموجب نظام خاص يعالج اوضاعهم الخاصة.

٢- تطوير نظام الضمان الاجتماعي بحيث يشمل جميع العاملين بأجر دون استثناء ويغطي جميع مجالات التأمين ضد العجز والمرض واصابات العمل والشيخوخة والوفاة والبطالة وكذلك التأمين الصحي الشامل للعمال وعائلاتهم ورفع بدلات التأمين الخاصة بالتقاعد وبما يؤمن حدا ادنى من الراتب التقاعدي وربطه بارتفاع تكاليف المعيشة ويضمن الحياة الكريمة

للمستفيدين، وتوجيه السياسات التأمينية الاستثمارية بما يخدم مصالح المؤمنين. وتوجيه استثماراته في مشاريع انتاجية، وحمايتها من التبديد أو الهيمنة الحكومية عليها وانشاء دائرة متخصصة ومستقلة للاستثمارات للعمل بالمشاريع الانتاجية عالية الربحية والتشغيلية وذلك لتحقيق زيادات في ايرادات الضمان يتناسب والحجم الهائل لهذه الاستثمارات من جهة والحد من مشكلة البطالة من جهة اخرى.

٣- سن قانون خاص للنقابات العمالية يكفل حق الانتماء والتنظيم والنشاط النقابي لجميع العمال بما في ذلك العمال الزراعيين ومستخدمي الدولة وصغار الموظفين عملاً بما جاء في الدستور، وتأمين الحريات النقابية وحق الاضراب والغاء القيود الحكومية المفروضة على حق العمال في تشكيل نقاباتهم وصوغ انظمتها واختيار قيادتها بالانتخاب الديمقراطي الحر ودون تدخل والنهوض بأوضاع الحركة النقابية العمالية وصيانة استقلاليتها وتعزيز دورها في الدفاع عن الحقوق المعيشية والنقابية للعمال. والعمل من اجل توقيع والتزام الاردن على كافة المعاهدات واتفاقات العمل العربية والدولية.

## سادسا: انتهاج سياسة تربوية وطنية وديمقراطية وصون المصالح المادية والروحية للشبيبة والطلبة والمعلمين المهنيين والمثقفين:

مراجعة واصلاح النظام التعليمي بكل أركانه ابتداءً من المناهج التربوية، وتوفير كافة المستلزمات ١- الحديثة للتعليم ورفع كفاءة المدرسين والحدّ من التمييز في امكانيات التعليم بين المدارس الحكومية والخاصة.

٢- ضمان ديمقراطية التعليم وربطه باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وتوجيه مناهج التعليم وجهة وطنية علمية. ووقف كل المحاولات للمسّ بالثوابت الوطنية في المناهج التعليمية.

٣- ضمان **التعليم الالزامي والمجاني** حتى نهاية المرحلة الثانوية والجامعية وتوفير مستلزمات الدراسة للطلبة الفقراء. **مكافحة** واستئصال الأمية وثقافة القرون الوسطى، ومحاربة الثقافة الرجعية والاستعمارية.

٤- ضمان تكافؤ فرص القبول وتخفيض المتطلبات المالية والاكاديمية للتعليم العالي وتوسيع مؤسساته، وضمان تكافؤ فرص القبول والحريات الاكاديمية في التعليم العالي للجميع وعلى قاعدة المساواة والعدل ودون تمييز.

٥- متابعة العمل من اجل قيام الاتحاد العام لطلبة الاردن، وإحياء الاتحاد الوطني لشباب الاردن كأطر تمثيلية مستقلة لطلبة الجامعات والمعاهد الجامعية المتوسطة وللشباب، وضمان حق الطلبة الثانويين في تشكيل مجالسهم التمثيلية المنتخبة ديمقراطياً.

٦- صيانة استقلال النقابات المهنية وعصرنة قوانينها على اساس المشاركة التمثيلية واعتماد مبدأ التمثيل النسبي في انظمتها الانتخابية وتعزيز دورها في الدفاع عن حقوق ومصالح منتسبيها وتعزيز دورها الوطني، ومعالجة مشكلة البطالة وهجرة الخريجين ومشاركة قطاعات المهنيين في صياغة الخطط التنموية للبلاد كل في مجال اختصاصه.

٧- العمل على تشجيع المبدعين من الكتاب والادباء والفنانين واعطائهم الفرص من اجل تطوير الوعي الشعبي بمشاكل الوطن والامة وتأمين حقهم بالعمل اللائق والحياة الكريمة وتسهيل النشر لإنتاجهم، وتأمين وصول ابداعاتهم وتشجيع وتأمين التعاون بينهم وبين الاتحادات العربية والعالمية. وذلك في اطار مواجهة ثقافة التخلف، وثقافة العولمة الرأسمالية الطاغية والمعادية للشعوب.

٨- الغاء كافة اشكال التدخل الحكومي في شؤون الاندية ومراكز الشباب وجمعيات الخريجين ووضع القوانين اللازمة لتأمين حق الشباب في تشكيل

اتحاد عام لهم لمعالجة مشكلاتهم وتطوير مواهبهم ورعاية مصالحهم المادية والفكرية والروحية وتطوير انظمتها الداخلية والانتخابية على اساس اعتماد مبدأ التمثيل النسبي وضمان المشاركة التمثيلية الواسعة.

## سابعا: المساواة الكاملة للمرأة وصيانة حقوقها:

١- ضمان المساواة الكاملة الفعلية للمرأة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتطوير النصوص الدستورية والتشريعات الخاصة بها بما يكفل حماية حقوقها ومكانتها، والنهوض بأوضاع الحركة النسائية بما يعزز دور المرأة في الحياة العامة والانتاج.

٢- ضمان حق المرأة العاملة في الاجر المتساوي للعمل المتساوي وصيانة حقوقها في التأمينات الصحية والاجتماعية في حالات الزواج والولادة والحضانة ورعاية الاطفال.

٣- الالتزام بتطبيق المعاهدات والمواثيق الدولية الموقعة من الاردن والخاصة بالمرأة، بما يعزز مكانة الاردن الحضارية والانسانية.

## ثامنا: نحو حركة شعبية موحدة ومنظمة في مواجهة معاهدة وادي عربة والتطبيع مع «اسرائيل» وتوطيد الوحدة الوطنية والدفاع عن استقلال وسيادة البلاد:

١- محاربة كافة مظاهر الطائفية والتعصب الديني، وتعزيز علاقات الاخوة بين الشعبين الاردني والفلسطيني بعيدا عن نزعات التمييز والتعصب الاقليمي.

٢- انجاز تعبئة وطنية شاملة، بالاعتماد على طاقات الشعب من أجل مواجهة المعاهدة مع دولة العدوّ ورفض الاتفاقات التي تنازلت عن الحقوق الوطنية والقومية « اوسلو ووادي عربة » والتمسك بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

٣- احترام حق فلسطينيي الأردن في الحفاظ على هويتهم الوطنية المستقلة والتعبير عنها، ومقاومة مشاريع التوطين حتى تتوفر لهم شروط العودة الحرّة الكريمة الى أرض وطنهم بعد زوال الاحتلال.

٤- رفض الحلول التي تتنكر للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني مثل اتفاقات اوسلو – ووادي عربة، ومقاومة ورفض كل السياسات التي تخلت عن البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية وتكوينها الائتلافي الشامل باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، والتمسك بالحل الشامل للصراع العربي - الاسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية، بما يضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل عن جميع الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ويؤمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبسط سيادة دولة فلسطين على ارض الوطن وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين على اساس القرار الأممي رقم ١٩٤ الذي يضمن لهم حق العودة الى الوطن والديار التي هجرّوا منها بالقوة.

٥- تعزيز التعاون ورفع مستوى العمل المشترك بين الحركات الشعبية العربية، في مواجهة المخططات الصهيونية والامبريالية، ودفاعاً عن الديمقراطية السياسية والاجتماعية، والتنمية الشاملة ومواجهة الصراعات والفتن الطائفية والعرقية والدينية التي تقف حائلاً دون التقدم باتجاه المشروع التحرري العربي.

## تاسعا: دعم كفاح الشعب الفلسطيني من اجل حقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني الناجز بقيادة م. ت. ف بتكوينها الائتلافي الوطني الشامل وبرنامجها الوطني:

مساندة ودعم كفاح الشعب الفلسطيني من اجل دحر الاحتلال، ومن اجل تمكينه من ممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره بنفسه ورفض التوطين والوطن البديل وضمان حق العودة الى الوطن والديار التي هجروا منها وفق القرار الأممي ١٩٤ واقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وتكريس الاعتراف باستقلال دولة فلسطين ومنظمة التحرير الائتلافية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني بجميع تجمعاته في الوطن والشتات، وتطوير العلاقة الاخوية بين الاردن وم.ت.ف على اساس من الاستقلال والمساواة والاحترام.

## عاشرا: انتهاج سياسة خارجية متحررة مناهضة للإمبريالية والصهيونية:

١- توجيه السياسة الخارجية بما يخدم توطيد استقلال البلاد وتحررها من التبعية ، ومقاومة الضغوط الامريكية والاسرائيلية والرجعية.

٣- اقامة العلاقات مع سائر دول العالم على اساس مدى احترامها لاستقلال الاردن ومدى دعمها للحقوق العربية والفلسطينية ولكفاح الشعوب من اجل التحرر والديمقراطية ومحاربة التمييز العنصري.